

دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم

محمد سليم الزبون، راما زكي الحجاوي *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم، ومعرفة فيما إذا كانت هناك فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس، والخبرة والرتبة الأكاديمية. وتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية وجامعة آل البيت وجامعة مؤتة، كما تكوّنت عينة الدراسة من (302) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم حسب الجداول الإحصائية. ولتحقيق هدف الدراسة طوّرت أداة الدراسة (استبانة)، تم توزيعها بعد التأكد من صدقها وثباتها. أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس فيها جاء بدرجة متوسطة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة ومتغير الرتبة الأكاديمية. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجامعة بتوفير جميع الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، المتمثلة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، ووضع ما يناسبهم من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعدهم على تحقيق الأهداف التعليمية والبحثية.

الكلمات الدالة: الجامعات الأردنية، تعزيز الحرية الأكاديمية.

المقدمة

وتقدم الجامعة في كل مكان يعتمد بالدرجة الأولى على ما يتوفر لديها من عناصر جيدة ومدربة ذات كفاءة عالية من أعضاء هيئة التدريس التي يفترض فيها أن تبذل قصارى جهدها في إعداد جيل من القادة والمفكرين والباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات، الذين يعتمد عليهم فيما بعد في نشر العلم الحديث وتطبيقه على أرض الواقع بكفاءة وإتقان، وفي المحصلة فإنه يمكن للجامعة أن تؤدي دوراً مهماً في حياة الشعوب (الحلو، 2003).

إن تطبيق الحرية والديمقراطية بشكلها الصحيح، مطلب سام يتفق مع القيم الإنسانية المختلفة كالحرية، والعدل، والمساواة، والمشاركة بأوسع أبوابها، وهذه الحرية هي التي أوصلت الدول الصناعية الأولى في العالم إلى التقدم في كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والعلمية، كما أن تطور وتقدم المجتمعات البشرية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطبيق الحرية والديمقراطية، بحيث تصبح أسلوب حياة المجتمعات كافة، وهذا لا يتم إلا في المجتمعات المدنية القائمة على الحرية، والديمقراطية والمؤسسية والتعددية (جعنيني، 2010).

ولأن الغاية الأساسية من الجامعة أو الكلية بالإضافة إلى

تعدّ الجامعة من أهم المؤسسات التربوية وأكثرها اتصالاً بالمجتمع، فهو يعلق آماله وطموحاته عليها من أجل خدمة أبنائه وتحقيق رؤاهم المستقبلية، والحرية الأكاديمية من أهم أركان الجامعة الأساسية، وداعماً لها في أداء رسالتها في نشر العلم والثقافة وخدمة المجتمع، فالجامعة لا يمكن لها أن تنتج المعرفة بدون الحرية الأكاديمية، ومراكز البحوث لا تستطيع أن تعمل وتتطور في ظل الممنوع، ولكي تصل الجامعة إلى ما تصبو إليه وحتى تتحقق الأهداف المرجوة لا بد أن تولي إدارات الجامعات اهتماماً مستمراً لتطوير وإعداد عضو هيئة التدريس وتلبية حاجاته ومتطلباته، التي لا يمكن إشباعها إلا من خلال توفير الحرية الأكاديمية.

ولكي تستطيع الجامعة أن تؤدي وتمارس دوراً قيادياً في المجتمع، فلا بد من الاعتماد على الهيئات التدريسية باعتبارهم الركن الأساس والعنصر الفعال في العملية التعليمية، فنجاح

* كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2016/05/08، وتاريخ قبوله 2016/09/30.

لأهمية ما يقومون به، وحماية الحريات الأكاديمية هي في واقع الأمر منبثقة من الحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون في الدولة المعاصرة والمتقدمة (ماضي، 2012).

لذا يمكن القول إن الحرية الأكاديمية تتجسد في التمتع الحر المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون إملاءات من قبل سلطة خارجية أو قوى ضاغطة؛ لتصل بالتعليم إلى تشجيع الباحث في البحث عن المعرفة والحقيقة. فمفهوم الحرية الأكاديمية يتضمن التوجه للتعامل الإيجابي، وعلى درجة من المساواة، مع جميع الأفكار والمفاهيم والطروحات الأخرى المعاكسة تعاملاً يقوم على الترحيب وقبول الآخر والانفتاح لا الرفض والانغلاق (الطويل، 2006).

وقد تناولت العيد من الدراسات هذه القضية، فقد أجرى قمبر (2001) دراسة تحليلية تحدث فيها عن مفهوم الحرية الأكاديمية مبيناً أنه مفهوم حديث نسبياً، ولم يتأصل تشريعياً إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين كامتياز خاص لأساتذة الجامعات، وأن الحرية الأكاديمية أمل مرغوب ومرهوب، وهو يربط بين قوتين لا بد من التوسط بينهما لإقامة جسر من الثقة والتعاون بين الجامعات والحكومات.

وأجرى ساندمان (Sandman, 2005) دراسة هدفت إلى تعرّف القضايا المعاصرة التي تحكم الحرية الأكاديمية في الجامعات والكليات في منطقة كاسترين الأمريكية، تكونت عينتها من جميع رؤساء الجامعات وعمداء الكليات في المنطقة المذكورة وعددهم (95) عضواً، وأشارت نتائجها إلى وجود قضايا معاصرة ومؤثرة لا بدّ من تعرّفها، وتشمل، أولاً: العلاقات مع الزملاء في العمل، وثانياً: التشريعات والقوانين السائدة، وثالثاً: حرية التعبير عن الرأي، ورابعاً: استقلالية أعضاء هيئة التدريس الكاملة. ولفت الباحث إلى أهمية وضرة الفصل والتمييز بين الحرية الأكاديمية داخل الجامعة وحرية التعبير عن الرأي خارج أسوار الجامعة.

وهدف دراسة أبو حميد (2007) إلى تعرّف مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، وتعرّف أهم مجالات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية والعوامل التي تحدّ من الحرية الأكاديمية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي واعتمدت الاستبانة كأداة للدراسة؛ إذ تم تطبيق الاستبانة على (491) عضواً من العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس السعوديين ذكراً وإناثاً من جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وأظهرت النتائج أن الحرية الأكاديمية بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية تعني حرية الجامعة واستقلالها إدارياً وأكاديمياً ومالياً، وحرية عضو

التدريس والبحث وخدمة المجتمع هي تحفيز ونقد ونقل المعرفة للطلبة لتحفيز وشحذ قدراتهم الإبداعية واستنهاضهم من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى المنشود، ولأن كل هذه المهام تُؤدى من خلال هيئة متخصصة بذلك، فلا بد أن تتمتع هذه الهيئة، ونعني هنا الهيئة التدريسية، بما يكفي من الصلاحيات غير المطلقة والمضبوطة والمحددة التي تمكنهم من ممارسة الحرية للقيام بمهامهم ومسؤولياتهم التعليمية (Haider, 2008).

وتعد الحرية الأكاديمية ضرورية لكل المجتمعات للنهوض في عملية نقل وتطبيق المعرفة، فهي ضرورية لحماية الجامعة وحريتها من تدخل المسؤولين والمنتقذين الحكوميين والقوى الأخرى في تشغيل المؤسسة الجامعية، خاصة في القضايا المتعلقة باختيار وقبول الطلبة، وتعيين أعضاء هيئة التدريس أو عزلهم، وتحديد محتوى المناهج والمقررات في الجامعة، وتحديد حجم ومعدل النمو، وإنشاء التوازن والتوافق بين التدريس والبحث والدراسات المتقدمة، واختيار المشاريع البحثية وحرية النشر. وبمعنى آخر تضمن الحرية الأكاديمية حرية التعبير وحرية العمل وحرية نشر المعلومات وحرية إجراء البحوث وتوزيع المعرفة ونقلها من دون قيود من أي جهة (Ekundayo & Adedokun, 2009).

وتعرّف الحرية الأكاديمية بأنها حرية خاصة بأعضاء الجامعة من الباحثين من أعضاء هيئة التدريس والطلبة أفراداً وجماعات يتميزون بها عن غيرهم من المواطنين بحكم طبيعة أعمالهم العملية والبحثية، وهي تعطي لكل منهم حق البحث والتدريس في مجال التخصص، وله حق المشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية، وتعطي للطالب الجامعي حق التعليم والمشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية الخاصة به، وتعطي للمجالس الجامعية والهيئات والمؤسسات كل دائرة اختصاصها حق اتخاذ القرارات الأكاديمية والمشاركة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية، كما تتضمن حق الممارسة للأعمال الجامعية والمطالبة بحمايتهم ممن هم داخل وخارج الجامعة من أجل ممارسة الأعمال التي تقع في مجال التخصص والأعمال الأخرى التي تتصل باتخاذ القرار (السكران، 2000).

وتمثل الحريات الأكاديمية ركناً أساسياً من أركان نهضة الشعوب والأمم، فالنهضة تستند إلى العلم ونتائجه، والعلم يبدأ من تمتع الجامعات والمراكز البحثية في الدول الحديثة بعدة مقومات فكرية وتنظيمية ومعنوية، ويأتي في مقدمتها وعلى درجة كبيرة من الأهمية حرية الرأي والتعبير والاستقلالية الإدارية والمالية التي لا تقل عن سابقتها، وكذلك توفر الدعم المعنوي، وفوق كل هذا لا بد من احترام الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس لعملهم ورسالتهم، وتقدير المجتمع بكل مؤسساته

1950 وحتى عام 1970 كانت معدومة؛ حيث كان على الطلاب والمعلمين الالتزام بالقوانين والسياسات التي تسنها الجامعة، إلا أن قامت العديد من المظاهرات ضد هذه القوانين وقدم مجموعته من المعلمين استقالتهم، وفي عام 1979 وحتى عام 1999 تعرضت الجامعات للعديد من الأزمات منها الافتقار إلى البنية الأساسية وانتهاك للإجراءات القانونية وقمع الحرية الأكاديمية، إلى أن تم الاعتراف بالحرية الأكاديمية بشكل رسمي ضمن قوانين الجامعات. وأوصت الدراسة بأهمية تحقيق الحرية الأكاديمية والحكم الذاتي من خلال تنمية الأفكار والسعي نحو تحقيق الأهداف والغايات التي من شأنها تحقيق التقدم للشعب وللوطن.

من خلال ما سبق، يتضح أن مجمل الدراسات تحدثت بشكل عام عن أهمية توافر الحرية الأكاديمية بالنسبة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس؛ من أجل الرقي بالجامعة وتحقيق أهدافها وانعكاس ذلك على المجتمع بما يحقق تنميته.

تناولت بعض الدراسات عن الحرية الأكاديمية وأهميتها في مجال البحث العلمي والتدريس، مثل دراسة: أبو حميد (2007)، وتناولت بعض الدراسات أهمية حرية التعبير عن الرأي، مثل دراسة: ساندمان (sandman, 2005)، ماكفرلان (macfarlane, 2012)، وفقد استقادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إطارها النظري وفي تطوير أدواتها.

مشكلة الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة تعرّف دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم، وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الآتي: ما دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم؟

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما واقع دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم؟

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والرتبة الأكاديمية؟

هيئة التدريس في البحث والتدريس، ومشاركته في صنع القرار الجامعي، وأن وضع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسطاً بشكل عام، من أهم العوامل التي تحدّد من الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية (البيروقراطية، والروتين في أنظمة الجامعة).

أما تاو (Taiwo, 2012) فهدفت إلى دراسة معاني ومحتوى وتحديات الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي عن طريق استخدام الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة التي أجريت في نيجيريا للاستفادة منها عند التطبيق في مؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا، وأظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية لم يخصص لها بند في قوانين التعليم العالي النيجيريين ولكن تم استخلاصها من القوانين الأخرى التي طالبت بأن يكون سيطرة محدودة للجامعات الحكومية، وعدت إلى ضرورة المشاركة في المبادرات الخاصة والتقييم الدوري لأداء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها بهدف تطبيق الحرية الأكاديمية بشكل فعال وضمن ملامتها للبيئة الأفريقية.

وأما دراسة ماكفرلان (Macfarlane, 2012) فقد هدفت إلى الكشف عن الأبعاد السلبية والإيجابية لإعادة صياغة الحرية الأكاديمية للطلاب. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي من خلال جمع الدراسات السابقة عن الموضوع في برلين والأمم المتحدة وماليزيا وهونج كونج، وأظهرت نتائج الدراسة أن إعادة صياغة الحرية الأكاديمية للطلاب توفر نهجاً بديلاً عن منهج التفسير السلبي للمسؤوليات الملقاة على أساتذة الجامعات، وبينت أن الحرية الأكاديمية للطلاب تتمثل في حرية التعبير وحرية التعليم والتعليم العالي وحرية دراسة المادة التي يختارها، كما بينت الدراسة أن هناك العديد من العوامل مثل شعور الطلاب بالعزلة في الحرم الجامعي وغيرها تلزم الجامعة إلى تطوير سياساتها فيما يخدم مصلحة الطالب الأكاديمية، وأوصت الدراسة بأهمية العمل على تضمين الحرية الأكاديمية للطلاب ضمن المناهج الدراسية من خلال العمل على تطويره؛ ليصبح مفكراً وناقداً مستقلاً.

دراسة أوربت وأبراهام (Orubit Paulley & Abrham, 2012) بعنوان "استقلال الجامعة والحرية الأكاديمية وصراعات اتحاد موظفي الجامعات في نيجيريا وجهة نظر تاريخية" وهي دراسة تحليلية هدفت الدراسة إلى عرض الأحداث التاريخية فيما يتصل باستقلال الجامعات والحرية الأكاديمية في نيجيريا من 1990 إلى الوقت الحالي. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي من خلال جمع الدراسات السابقة عن الموضوع في نيجيريا، وأظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية منذ عام

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة الحالية في:

- معرفة واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية والاستفادة من نتائجها.
- وزارة التعليم العالي للاستفادة من نتائج الدراسة والاهتمام بها وتبنيها.
- أصحاب القرار في الجامعات الأردنية من رؤساء ونواب وعمداء، من خلال تعرف دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها.
- أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؛ لتعرف دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم.
- كل من له علاقة واهتمام بالحرية الأكاديمية من أكاديميين وغيرهم.

مصطلحات الدراسة: تتبنى الدراسة المصطلحات الآتية:
الحرية الأكاديمية:

حق المعلم أو المتعلم أو الباحث في استقصاء مجالات المعرفة والتعبير عن رأيه دون خوف أو وجل من التدخل القسري أو القيود أو الطرد، فالحرية الأكاديمية تتساوى مع حرية الكلمة وحرية الصحافة وحرية العبادة كصفة جوهرية يتميز بها المجتمع الديمقراطي (شقيير، 2003 ص42).

أمّا إجرائياً، فتعرف بأنها ممارسة عضو هيئة التدريس أو الباحث العلمي في الجامعات الأردنية لحرية الوصول إلى مصادر البيانات والمعلومات، وتبادل الأفكار والآراء، ونشرها دون قيود، وستقاس من خلال الأداة المعدة لهذا الغرض.

حدود الدراسة ومحدداتها:

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات (الأردنية، آل البيت، مؤتة).
- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة خلال العام الدراسي 2016 / 2015.

- الحدود الموضوعية: تتحدد الدراسة بموضوعها حول واقع دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم.

وتتحدد نتائج الدراسة بصدق وثبات أدواتها على المجتمع الذي سحبت منه العينة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة المستهدف من جميع أعضاء هيئة

التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، أمّا مجتمع الدراسة المتوفر فتكوّن من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية في (الأردنية، آل البيت، مؤتة) للعام الدراسي 2015/2016 والبالغ عددهم (3850) حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي والبيانات المستخلصة من الجامعات المذكورة للعام الجامعي 2015 / 2016.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (302) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، وبالاعتماد على الجداول الإحصائية في ضوء متغيرات الدراسة (الجنس وسنوات الخبرة، والرتبة الأكاديمية)، ويظهر الجدول (1) البيانات التفصيلية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغيرات	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	170	56.3%
	أنثى	132	43.7%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	60	19.9%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	104	34.4%
	من 10 - أقل من 15 سنة	99	32.8%
	أكثر من 15 سنة	39	12.9%
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	100	33%
	أستاذ مشارك	181	60%
	أستاذ	21	7%
	المجموع	302	100%

أداة الدراسة:

تم تصميم أداة الدراسة بعد الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة، ومنها دراسة أبو حميد (2007)، وقمير (2001)؛ حيث تكونت الاستبانة من (23) فقرة.

صدق الأداة:

جرى التحقق من صدق الأداء بعرضها على عدد من المحكمين بلغ عددهم (10) محكمين، وقد طلب إليهم تحديد درجة ملاءمة الفقرات وشموليتها، ومدى انتماء الفقرات للأداة ودرجة وضوح الفقرات، وسلامتها اللغوية، وكذلك ذكر أي تعديلات مقترحة واقتراح فقرات يرونها ضرورية وحذف الفقرات غير الضرورية. وقد تم اعتماد معيار اتفاق (80%) من لجنة المحكمين ليصار إلى التعديل والحذف والإضافة، وبعد إعادة الأداة تم إجراء التعديلات المقترحة التي أوردها المحكمون في توصياتهم. وفي ضوء التعديلات أصبحت الأداة بشكلها

النهائي مكونة من (23) فقرة.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات مجالات أداة الدراسة الثلاثة باستخدام معادلة كرونباخ (ألفا) للاتساق الداخلي، من خلال تطبيق الأداة على (30) عضو هيئة تدريس، من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وقد بلغت قيم معامل الثبات 0.84 واعتبرت الدلالة مقبولة لأغراض الدراسة.

ولأغراض الدراسة الحالية تم احتساب درجة تقدير أعضاء الهيئة التدريسية لواقع دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم على النحو التالي:

الحد الأعلى للبدائل (5)، والحد الأدنى للبدائل (1)، ويترج الحد الأعلى من الحد الأدنى يساوي (4)، ومن ثم قسمة الفرق بين الحدين على ثلاثة مستويات، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$3 \div 4 \text{ مستويات (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) } = 1.33$$

وعليه يكون:

$$\text{أ. الحد الأدنى} = \text{أقل من } 2.33$$

$$\text{ب. الحد المتوسط} = 2.33 - 3.67$$

ج. الحد المرتفع: أكثر من 3.68

المعالجة الإحصائية:

بعد أن انتهت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات الدراسة تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical package for social science (SPSS)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

لمعرفة واقع الحرية الأكاديمية تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والدرجة، ولتعرف أثر الجنس تم استخدام اختبار "t-Test" للكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة، ولتعرف أثر الرتبة الأكاديمية والخبرة تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول "ما دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم؟".
للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الحرية الأكاديمية، وكانت النتائج كما في الجدول (2).

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب، لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية

لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
1	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مناقشة قرارات الأقسام الداخلية.	4.26	0.82	1	مرتفعة
15	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة في اللجان المختلفة.	4.01	0.95	2	مرتفعة
18	توفر الجامعة كافة الكتب والمراجع داخل مكتبة الجامعة.	3.97	0.88	3	مرتفعة
2	تعرض قرارات مجلس الجامعة على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها قبل اعتمادها.	3.91	0.87	4	مرتفعة
4	تعمل الجامعة على إدخال المعلوماتية في جميع مفاصل إدارتها.	3.89	1.00	5	مرتفعة
3	يمارس عضو هيئة التدريس حريته بعقد الحوارات الفكرية.	3.85	0.78	6	مرتفعة
16	يتواصل عضو هيئة التدريس مع المجتمع المحلي بحرية.	3.77	0.87	7	مرتفعة
13	يواجه عضو هيئة التدريس ضغوطاً تحول دون حريته في اختيار أسلوب التدريس.	3.74	0.92	8	مرتفعة
5	توفر الجامعة حرية التعبير عن الرأي لكافة الرتب الأكاديمية بغض النظر عن الجنس.	3.67	0.87	9	متوسط
19	توفر الجامعة الحصانة الفكرية لدور الأساتذة الجامعي	3.66	0.85	10	متوسطة
22	يتحاور عضو هيئة التدريس مع زملائه دون تحفظ أو قيود.	3.65	0.94	11	متوسطة
20	تتيح الجامعة لعضو هيئة الحرية للدفاع عن رأيه.	3.63	0.90	12	متوسطة
6	تعمل الجامعة على الحد هجرة العلماء ونزيف العقول بفتح قنوات الاتصال مع الكل.	3.62	0.98	13	متوسطة
10	يحق لعضو هيئة التدريس المشاركة في الندوات والمؤتمرات (داخل وخارج الجامعة).	3.62	0.86	13	متوسطة
11	تشجع الجامعة التفكير الحر لأعضاء هيئة التدريس.	3.59	1.00	15	متوسطة

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
8	يحق لعضو هيئة التدريس التعبير عن آرائه وأفكاره البحثية.	3.58	0.99	16	متوسطة
12	يقوم عضو هيئة التدريس في التعبير عن رأيه بحرية.	3.58	1.02	16	متوسطة
7	تسيطر البيروقراطية على مجريات العمل داخل الجامعة.	3.55	1.10	18	متوسطة
21	تقديم الجامعة الدعم المالي والمعنوي لعضو هيئة التدريس من أجل البحث العلمي.	3.48	1.01	19	متوسطة
9	توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في (السفر والتنقل) لغايات البحث العلمي.	3.45	0.96	20	متوسطة
14	تقوم الجامعة بفرض قيود على أعضاء هيئة التدريس بسبب آرائهم.	3.44	1.01	21	متوسطة
17	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في نقد مجلس إدارة الجامعة.	3.43	0.94	22	متوسطة
23	تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس الحق بإنشاء جمعيات فكرية والمشاركة فيها (داخل وخارج الجامعة).	3.34	0.97	23	متوسطة
		3.67	0.53		متوسطة

تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والرتبة الأكاديمية؟
 فيما يلي توضيح للنتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم تبعاً لكل متغير من متغيرات الدراسة:
1- النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم تبعاً لمتغير الجنس.
 للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة، كما تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة Independent Samples t-test، وكانت النتائج كما في الجدول (3).

تبين المتوسطات الحسابية في الجدول (3) وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم ضوء متغير الجنس، وقد تم إجراء اختبار "ت" للعينات المستقلة للكشف عن دلالة تلك الفروق في ضوء متغير الجنس (ذكر، أنثى)، حيث أظهرت النتائج أن الفروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لم تكن دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة "ت" المحسوبة لها (1.002) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تعني أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم واحدة بغض النظر عن جنسهم.

تشير النتائج الواردة في الجدول (2) إلى أن المتوسطات الحسابية لواقع دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.26) في حدها الأعلى وبدرجة مرتفعة وكانت لفقرة: "تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مناقشة قرارات الأقسام الداخلية". وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعات تفتح المجال واسعاً أمام أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في عمليات صنع القرار التي تتعلق بالأعمال الأكاديمية في اتخاذ القرارات الإدارية من حيث التعيينات في القسم ومناقشة الخطط الدراسية وأمور الترقية لأعضاء الهيئة التدريسية في القسم؛ لأن هذا الأمر منصوص عليه في الأنظمة والتعليمات وهو من مهام عضو هيئة التدريس.

وجاءت الفقرة "تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بإنشاء جمعيات فكرية والمشاركة فيها داخل وخارج الجامعة" بالترتيب الأخير وبدرجة متوسطة. ومتوسط حسابي (3.34) وقد يعزى ذلك لعدم توافر الرغبة خاصة لدى أعضاء هيئة التدريس لعمل جمعيات فكرية قد يترتب عليها مساءلة قانونية أو أمنية، ويمكن أن يعزى كذلك إلى أن الجامعة تضع ضوابط أمام أعضاء هيئة التدريس في مثل هذه الأعمال. وهذا لا يعني أن الجامعة لا تهتم بالعمل الفكري وتنميته، بل تسعى لذلك لما له من شأن في تعزيز الانتماء لاعتباره وسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع ومد جسور التعاون ونشر الأفكار البناءة.

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم

الجدول (3)

نتائج اختبار "ت" للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	170	3.70	0.50	1.002	300	0.317
أنثى	132	3.65	0.77			

التدريسية لدرجة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية. للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ)، وكانت النتائج كما في الجدول (4).

ويمكن أن يعزى ذلك إلى وعي الجنسين بحقوقهم في الجامعات الأكاديمية بممارسة العمل الحر، بدون تدخل أو منع أو رقابة من الآخرين، والأساتذة في الجامعات لهم الحق والحرية في الكلام والتعبير والتفكير والمناقشة والمجادلة، ولهم الحق والحرية في التدريس والتعليم والتعلم والنقد والإبداع، علاوة على حرية المشاركة وإجراء البحوث ونشرها، إذن فالحرية الأكاديمية تعطي حصانة للأستاذ في الاحتفاظ بموقعه الوظيفي والأكاديمي طالما لم يخلّ بعمله وهو مؤهل لذلك. 2. النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجالات	أستاذ مساعد		أستاذ مشارك		أستاذ	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
الأداة ككل	3.65	0.68	3.70	0.56	3.72	0.85

الجدول (5)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق

في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.853	3	0.284	0.701	0.552
داخل المجموعات	120.873	298	0.406		
المجموع	121.726	301			

مشارك، أستاذ)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (5).

ويمكن تفسير ذلك بأن الرتبة الأكاديمية لا تؤثر في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة للحرية الأكاديمية كما لا تتأثر درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة للحرية الأكاديمية بازدياد الرتبة.

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول (4) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم في ضوء متغير الرتبة الأكاديمية، ولمعرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد، أستاذ

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول (6) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم في ضوء متغير سنوات الخبرة، ولمعرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة، أكثر من 15 سنة)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (7).

تشير النتائج في الجدول (7) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة لها (0.516) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تعني أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم واحدة بغض النظر عن سنوات خبرتهم.

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير النتائج في الجدول (5) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة لها (0.701) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وهذه النتيجة تعني أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لا تختلف باختلاف رتبهم الأكاديمية.

3- النتائج المتعلقة بالفروق في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

للكشف عن دلالة الفروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية على كافة المجالات، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، من 10 إلى أقل من 15 سنة، أكثر من 15 سنة)، وكانت النتائج كما في الجدول (6).

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة الإحصائية الوصفية	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 إلى أقل من 15 سنة	أكثر من 15 سنة
المتوسط الحسابي	3.55	3.67	3.69	3.75
الانحراف المعياري	0.47	0.67	0.47	0.53
العدد	60	104	99	39

الجدول (7)

نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق

في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لديهم، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.163	3	0.081	0.516	0.597
داخل المجموعات	40.452	298	0.157		
المجموع	40.615	301			

وما توفره من حرية أكاديمية؛ إذ لا يتمتع أصحاب الخبرة بحرية دون غيرهم، وبالتالي فجميع أعضاء الهيئة التدريسية يتعرضون لنفس الحقوق والواجبات والمساءلة بغض النظر عن خدمتهم.

ويمكن تفسير ذلك بأن عدد سنوات الخبرة ليس لها علاقة في درجة تقدير أعضاء الهيئة التدريسية لدور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية ويعود ذلك لقوانين الجامعة

- 3- الاهتمام بالبحث العلمي والنشر بلا رقابة أو قيد، ووضع الميزانيات المناسبة له.
- 4- العمل على توفير الجوائز والمكافآت الخاصة بالبحث العلمي وتكريم الباحثين.
- 5- الاهتمام في الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع.
- 6- العمل على فتح جسور التواصل بين الجامعات، ومجتمعاتها، بما يلبي آمالها، ويحقق أهدافها وتكريم القائمين على ذلك.

- التوصيات:
- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها توصي بما يلي:
- 1- ضرورة قيام الجامعة بتوفير كافة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المتمثلة في التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار.
- 2- وضع اللوائح والأنظمة التي تساعد على تحقيق أهداف العملية التعليمية والبحثية.

المراجع الأجنبية

- Ekundayo. H and Adedokun. M. (2009). The Unresolved Issue of University Autonomy and Academic Freedom in Nigerian Universities. Humanity & Social Sciences Journal. 4 (1): 61-67، 2009 ISSN 1818-4960
- Haider. S. (2008). Challenges in Higher Education: Special reference to Pakistan and South Asian Developing Countries. The Islamia University of Bahawalpur, Pakistan. Nonpartisan education review. essays, 4, (2).
- Macfarlane, B. (2012). Re-framing student academic freedom: a capability Perspective, Higher Education, 63, (6): 719-732.
- Orubit, A. Paulley, F. and Abrham, N. (2012). University Autonomy، Academic Freedom and Academic Staff Union of Universities' (ASUU) Struggles in Nigeria: A Historical Perspective، Asian Social Science, 8, (12):265
- Sandman, C. (2005). Current Cases on Academic Freedom. ERIC Document، ED 426423
- Taiwo, E. (2012). Regulatory Bodies, Academic Freedom and Institutional Autonomy in Africa: Issues and Challenges – The Nigerian Example, Council for the Development of Social Science Research in Africa, 9, (182):63-89.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو حميد، ندى عبد الرحمن. (2007). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، السعودية.
- جعيني، نعيم. (2010). الفلسفة وتطبيقاتها التربوية، عمان: دار وائل.
- الحو، غسان. (2003). المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، مجلة جامعة النجاح، مجلد 17، عدد 2، ص 372-374.
- سكران، محمد محمد (2001). الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، أطروحة دكتوراه، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر.
- شقير، محمد (2003). "الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية" مجلة الفيصل، السعودية، عدد 325، ص 42-47.
- الطويل، هاني. (2006). الإدارة التعليمية، مفاهيم وأفاق ط3 عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- قمبر، محمود. (2001). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، إبداعات تربوية، دار الثقافة. الدوحة
- ماضي، عبدالفتاح. (2012). "كيف يمكن حماية الحريات الأكاديمية" مقال في الجزيرة نت، استرجعت بتاريخ 24/2016/1 www.aljazeera.net/mob

The Role of Jordanian Universities In Promoting Academic Freedom for Faculty Members View

*Mohammad S. Alzboon, Rama Z. Alhijawi**

ABSTRACT

This study aimed to identify the role of the Jordanian universities to promote academic freedom of faculty members in their view, the study population target of the faculty at the University of Jordan and the Al Albaiet University and Muthah University, the study sample consisted of (302) faculty member selected by statistical tables, and to achieve the goal of the study was the development of the study tool (questionnaire), it was distributed after confirmation of the validity and reliability.

The study results showed that the role of the Jordanian universities to promote academic freedom at the faculty where It came moderately. Results of the study also showed no statistically significant differences between the estimates of faculty members to the point where the role of the Jordanian universities to promote academic freedom due to gender, experience and academic rank variable differences.

The study recommended the need and the importance of the university to provide all the academic freedom of faculty members of the administrative and financial decision-making and what suits them from rules, regulations and procedures that help them to achieve their educational and research goals.

Keywords: Jordanian Universities, Academic Freedom.

* Faculty of Educational Sciences, The University of Jordan, Jordan. Received on 08/05/2016 and Accepted for Publication on 30/09/2016.